ان يتميز منه عن يساره وكل ما يحصل فيه خلف عن جانب فهو مركب ولما ثبت انه
بمتحيز امتنع ان يكون مختصا بالحيز والجهة لان المختص بالحيز والجهة اما ان يكون متحيزا
او حال في المتحيز والا لكان محتاجا الى محله فيحصل هناك حال ومحل
فلا يكون فردا فلا يكون صمدا فثبت ان الصمد لا يكون جسما ولا متحيزا ولا حالا
في شي ولا محلا لشي ولا مركبا من اشياء البتة الحالة السادسة انه تعالى لما
كان صمدا بمعنى كونه فردا امتنع ان يكون له ضد وند لانا لو فرضنا موجودين واجبي
لذاتهما لاشتركا في الوجوب بالذات وتباينا بالتعين وما به المشاركة غير ما به الممايزة
فيكون كل واحد منهما مركبا من الوجوب الذي به يشارك الاخر والتعين
الذي يغاير الاخر وكل مركب ممكن فيلزم من فرض موجودين واجبي الوجود
لذاتهما كونهما ممكن الوجود لذاتهما وما افضى وجوده الى عدمه فهو محال
فثبت انه يستحيل ان يحصل في الوجود موجود واجب لذاته الا الواحد فثبت
ان قوله الله يدل على جميع الصفات الثبوتية وقوله الصمد يدل على جميع الصفات
السلبية واعلم ان الصفات السلبية هي المسماة في القران بصفات الجلال
والصفات الثبوتية هي المسماة في القران بصفات الاكرام كما قال تبارك اسم ربك
ذي الجلال والاكرام فمن عرف معنى قوله تعا الله احد الله الصمد فقد عرف الله
بجميع صفات الجلال والاكرام وقد بينا ان صفات الاكرام بعلم قبل العلم
بصفات السلب فلهذا السبب كان ذكر قوله الله مقدما على ذكر الصمد اما
قوله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فاعلم ان المحققين جرت عادتهم
بانهم يذكرون في اول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم يخرجون عنه المسائل
وههنا وقع ترتيب هذه السورة على هذا المنهاج لانه ذكر اولا كونه الها
ثم توسل بكونه الها الى كونه صمدا على ما حققناه ثم رتب كونه صمدا احكاما
ثلثة الاول قوله لم يلد والمعنى انه لم يتولد عنه غيره لان التولد عبارة
عن ان ينفصل عنه من ابعاضه ثم يترقى فيصير مساويا له في الذات والحقيقة
وهذا محال لان انفصال البعض منه انما يكون اذا كان هو في نفسه مركبا
والمركب لا يكون احدا صمدا لكنه ثبت كونه احدا صمدا فامتنع ان يتولد
عنه غيره والحكم الثاني في قوله ولم يولد والمعنى انه غير متولد عن غيره ولانه
لو كان كذلك لكان محدثا محتاجا الى موجد فلم يكن الها لكل المحدثات

فامتنع

فامتنع كونه متولدا عن غيره وايضا لو فرضنا انه تولد عن غيره فذلك الغير كان
مركبا وكل مركب ممكن بعد ما ثبت ان الغير ممكن فهو لما تولد عنه فيكون وجوده
من غير موجود ممكن الوجود فكان هو بالوجود الممكن اولى فثبت انه لكونه احدا
صمدا ابا في هذا الحكم والحكم الثالث قوله ولم يكن له كفوا احد ومعنى
انا لو فرضنا مكافيا له في الوجود لكان ذلك المكافي اما ان يكون ممكنا او
لا فان الممكن لما كان محتاجا الى الغير لا يكون مكافيا للغني واما ان يكون واجبا
فيكون واجب الوجود اكثر من واحد وقد بينا فيما تقدم انه لو حصل في الوجود
موجودان كل منهما واجب لذاته لاشتركا في الوجوب الذاتي واختلفا في التعين
فيكون كل منهما مركبا فكل مركب ممكن الوجود فيلزم من فرض موجودين واجبي
الوجود كون كل واحد منهما ممكنا لذاته مركبا في حقيقته ولما كان احدا امتنع
حصول التركيب فيه فيمتنع ان يكون في الوجود موجودا مكافيا له فهذا تفسير هذه
السورة على وفق القوانين العقلية ومن حق التامل علم ان العقول لا ترتقي
في المباحث الالهية الى مقام اعلى منه والله ولي الارشاد

الفصل الثاني

في تفسير سورة مشتملة على الالهيات والنبوات والمعاد وهي سورة سبح اسم
ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى
فجعله غثاء احوى اعلم ان المقصود منه الاستدلال بنوعين من الدلائل على
وجود الاله الحكيم سبحانه وتع النوع الاول الاستدلال بخلقة الحيوان
اعلم ان الحيوان مركب من بدن ونفس اما الاستدلال ببدن الانسان فهو
المراد بقوله تعا خلق فسوى وذلك لان بدن كل حي مقدر بقدر معين وهذا
التقدير هو الخلق وايضا فذلك البدن مركب من الاجزاء الحارة والباردة
والرطبة واليابسة ويجب ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء او البعض لكان
الحادث من اجزائه لاجل ذلك المزاج وهذا هو التسوية واما الاستدلال
بنفس الحيوان فهو المراد من قوله والذي قدر فهدى والمعنى انه تعا قدر لكل واحد
من تلك الاجزاء المخصوصة قوة مخصصة لذلك العضو ثم جعل تلك العضو والقوة
سببا لاهتداء تلك الحيوان بتلك القوة الى تحصيل مصالحه ومنافعه مثل
انه قدر للعين القوة الباصرة وللاذن القوة السامعة وللمعدة القوة الهاضمة
واما الاستدلال على وجود الصانع باحوال النبات فهو والذي اخرج المرعى

Copyri… University